تشخيص دور التجربة الجزائرية في توفير مختلف اليات الدعم المالي لتنمية تطور مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بلهاشمي جهيزة
جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر/ الجزائر
belhachemidjahiza@gmail.com

بلحوت عبد المجيد
جامعة لونيسي علي البليدة/ الجزائر
Madjid505@gmail.com

Diagnosing the role of the algerian experience in providing various machanisms of finanncial support to the developement of the path of small and medium enterprises.

Belhachemi djahiza
University of mostafa istanbouli mascara/algeria
belhachemidjahiza@gmail.com

Belhout abdelmadjid
University of louinissi ali blida/algeria
Madjid505@gmail.com

Received: 23/03/2018 *Accepted: 02/05/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

إن نمو المشاريع الاستثمارية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها وزيادة حجمها، وزيادة التنافس على إقامتها جعلت العديد من الدول وخاصة الجزائر تبحث عن البدائل التي تمكنها من مسايرة المنافسة وتطوير الاستثمار بما يتماشى وتطلعات الدولة، وإبراز مركزها بين الدول من خلال تطور استثماراتها.

فقد أصبحت الجزائر تشجع وتحث وتبحث عن كل البدائل لإقامة المشاريع وذلك من خلال تشجيعها للمؤسسات وتقديمها الدعم المالي اللازم ،بالنظر الى الاصلاحات والبرامج التأهيلية المسطرة للرقي بهذا القطاع فالحكومة الجزائرية عملت على توفير مختلف الاليات التي تعمل على دعم استمرار نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف الهيئات التابعة لها .

الكلمات المفتاحية : اليات الدعم الحكومي ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المشاريع الاستثمارية .

Abstract:

The growth of investment projects by small and medium enterprises, their development and increasing their size, and increased competition for their establishment have made many countries, especially Algeria, looking for alternatives that enable them to keep pace with competition and develop investment in line with the aspirations of the state and to highlight its status among countries through the development of its investments.

Algeria encourages and looking for all alternatives to establish projects by encouraging institutions and providing them with the necessary financial support. In view of the reforms and rehabilitation programs in place to promote this sector, the Algerian Government has provided various mechanisms that support the continued growth of SMEs through various bodies Affiliate.

Keywords: Government support mechanisms, SMEs, investment projects.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليد الانفتاح التجاري وتطورات العولمة في مختلف مجالات الحياة وتوجه الدول نحو اقتصاد السوق ،حيث اكتسبت مجال اهتمام واسع من المنظمات العالمية ،الدولية وحتى المحلية باعتبارها إحدى التقنيات الحديثة والمتطورة المستعملة من أجل الإنعاش الاقتصادي والاستثماري في كافة المجالات ،نظرا لسرعة تكيفها مع ركب تطورات العولمة وتداعيات الاقتصاد العالمي القائم على التنوع في التركيبة الإنتاجية الصناعية ،إلى جانب تميزها بالنمو السريع وخلق مجال للابتكار والإبداع ،فالدول النامية تسعى جاهدة للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والمتفوقة اقتصاديا في هذا المجال .

والجزائر باعتبارها من الدول الضعيفة من حيث تركيبة البنية الاقتصادية والهيكلية لصناعاتها ،التي يفرضها واقع عدم تنوع في تركيبة منتجاتها بسبب اهتماماتها بالمؤسسات الأجنبية المتواجدة في قواعدها الصناعية المنتشرة بكافة أرجاء البلاد في إطار الشراكة في مجال المحروقات ،وعليه الجزائر اليوم تسعى جاهدة اليوم من أجل جعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أولويات اهتماماتها وذلك منذ توجهها نحو انتهاج نظام اقتصاد السوق ،حيث أعطت الرخصة لكل من الخواص والأجانب من أجل إنشاء مشاريع طبقا لقوانينها وتحت رقابتها الدائمة ،مع توفير لهم كافة الإمكانيات المالية والمادية ،وعليه أصبح هذا القطاع من بين القطاعات البارزة والمهمة في الاقتصاد الوطني الجزائري في الوقت الحالي وذلك نظرا لإشرافها على تقديم التمويل الدائم لهذا القطاع ومساهمتها في خلق هيئات رقابية تعمل على دعم ومرافقة مختلف هذه المشاريع وتزويدها بمختلف الامكانيات المالية اللازمة لضمان استمرارها ونموها ،بالإضافة الى قيامها بالعديد من الاصلاحات وخلق العديد من البرامج والسياسات الحكومية من أجل تمويل هذه المشاريع،حيث ساهم هذا القطاع في تنويع الهيكل الصناعي للاقتصاد رغم كل الصعوبات والظروف التي تواجهه ،والآن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يواجه تحديا كبيرا للحفاظ على بقاءه واستمراره خصوصا فيما يتعلق بمشاكل التمويل وتأثير مختلف السياسات والبرامج الحكومية على هذا القطاع .،فسوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تشخيص التجربة الجزائرية في توفير مختلف اليات الدعم التي تساعد على استمرار نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحد من مختلف العراقيل التي يمكن أن تؤدي الى زوالها .

والسؤال المطروح هنا :

كيف تأثر مختلف السياسات والبرامج الحكومية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية على نمو مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟وهل نجحت التجربة الجزائرية من خلال توفير مختلف اليات الدعم في تطور مسار نمو هذه المؤسسات ؟.

وتستند فرضيه البحث على:

-تلعب مختلف اليات الدعم التي توفرها الحكومة الجزائرية دورا فعالا في المساهمة في تنمية تطور مسار نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

أهداف البحث:نطمح من خلال هذه الورقة البحثية:

- معرفة واقع نمو مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-تشخيص نجاح التجربة الجزائرية في توفير مختلف اليات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الهيكل الصناعي في الجزائر

المنهج المتبع: فقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على تحليل المعلومات والبيانات من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الورقة البحثية.

أقسام الدراسة:من أجل الإلمام بكافة الجوانب التي يرتبط بها هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى محورين ،حيث قمنا في المحور في المحور الأول بالإلمام بمختلف جوانب الموضوع من خلال إعطاء لمحة شاملة عن تجربة الدولة الجزائرية في توفير مختلف اليات الدعم اللازمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة بهذا القطاع ،أما المحور الثاني فقد خصصناه لمعرفة مدى مساهمة اليات الدعم الحكومة في زيادة نمو تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التقلبات الاقتصادية الحالية وذلك من خلال جمع بعض البيانات الإحصائية وتحليلها.

الدراسات السابقة:

-دراسة سهام شيهاني ،طارق حمول ،"تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية -مع الاشارة الى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة 16-17 نوفمبر 2011.

لقد حاولنتا الباحثتين من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب كأحد الآليات التي انتهجتها الجزائر لإنشاء و دعم المؤسسات المصغرة من جهة و كآلية للتخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى و قد حققت نجاحا نسبيا ، إلا أنها تظل كتجربة حديثة للجزائر مقارنة بالتجارب العالمية تتعرض إلى بعض المعوقات و التي ذكرنا أهمها، لهذا لجأت الحكومة الجزائرية إلى البدء بإصلاحات سعيا منها إلى تقديم الحلول الممكنة لهذه العراقيل.[1]

-دراسة يوسف حميدي ،"مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليلي الاقتصادي ،جامعة الجزائر ،2007،2008.

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على كيفية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة بين دخول هذه الأخيرة في اتفاق الشراكة الاوروبية من خلال معرفة درجة استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتغيرات الاقتصادية ومن بين النتائج التي تم التوصل اليها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في زيادة حركة التجارة الخارجية ،الى جانب مساهمة مختلف الاليات المساعدة على تمويل انشاء هذه المؤسسات في استمرار نمو وتطور هذه المؤسسات .

-دراسة بركان دليلة ،حايف سي حايف شراز ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر 15-16 نوفمبر 2011،حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلة البطالة في الجزائر من أجل النهوض بهذا القطاع وإنشاء أكبر عدد ممكن من المؤسسات كحل للحد من خطورة البطالة ،نظرا لقدرة هذه الأخيرة على خلق الملايين من مناصب شغل ،وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية وأهمية الآليات و البرامج التي تم اعتمادها لمواجهة مشكلة البطالة والتخفيف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من آثارها السلبية بغض النظر عن نجاحها أو فشلها ذلك أن النجاح أو الفشل هو أمر تتحكم فيه عدة عوامل داخلية وخارجية،مالية و اقتصاديه و اجتماعية وحتى سياسية.

أولا: التجربة الجزائرية في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والأزمات المتتالية التي تتخبط فيها الجزائر بسبب الانهيارات المتتالية لأسعار البترول ،أولت الجزائر اهتماماتها بتشجيع نمو القطاع الخاص من خلال تدعيمها لأفكار إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتجسيدها على أرض الواقع بالرغم من كل العقبات التي تواجهها ،وذلك بالاعتماد عليها كأسلوب مبتكر لتحريك عجلة التنمية في كافة المجالات أبرزها المجالات الاقتصادية والصناعية .

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تعددت واختلفت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوف نورد بعض التعاريف :

تعريف الاتحاد الاوروبي "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تشغل أقل من 10 أجراء ،المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا ،وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين أورو ،أما المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عاملا ، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو ".[2]

تعريف البنك الاحتياطي الفيدرالي يعرفها على أنها "المنشأة المستقلة الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق ".[3]

أما فيما يخص التعريف المعتمد في الجزائر حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث عرف في مادته الرابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسات انتاج السلع والخدمات تشغل من 1 الى 250 شخص ،ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتحترم كل معايير الاستقلالية المتعارف عليها طبقا للقانون الجزائري .[4]

مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المواد رقم 8-9-10 ،كما هو مبين في الجدول التالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (01) :مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.

البيان	المؤسسة المتوسطة	المؤسسة الصغيرة	المؤسسة الصغيرة جدا
عدد الأشخاص	مابين 50 إلى 250 شخصا.	مابين 10 إلى 49 شخصا.	من شخص واحد إلى تسعة أشخاص.
رقم الأعمال السنوي	مابين 400 مليون دينار جزائري إلى أربعة ملايير دينار جزائري .	رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري.	أقل من 40 مليون دينار جزائري .
الحصيلة السنوية	مابين 200 مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري .	مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري.	مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري.

المصدر : المواد رقم 5-7 من القانون 18/01 المؤرخ في 12/12 /2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[5]

1.1.1 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال السنوات (2009-2016):

في إطار التوجه الجديد للدولة الجزائرية نحو اقتصاد السوق توجهت الى تنمية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة التنمية في الجزائر بعدما أثبتت كبرى المؤسسات الجزائرية فشلها في تحقيق ذلك خصوصا في الاونة الاخيرة في ظل الاوضاع الاقتصادية ومختلف الازمات التي تعاني منها الدول في العالم فقد أولت الجزائر اهتماماتها بترقية هذا القطاع من خلال مختلف الاصلاحات والبرامج التأهيلية المسطرة لتنمية هذا القطاع أدى ذلك الى زيادة معتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجدل الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2009 الى سنة 2016.

الجدول رقم (02):تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2009 الى سنة 2016.

طبيعة الم .ص.م	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات	الصغيرة و	المتوسطة	الخاصة .					
أشخاص معنوية	345902	369319	391761	420117	459414	496989	537901	577386
أشخاص طبيعية	241001	249196	120095	130394	142169	159960	396136	436251
المؤسسات	الصغيرة و	المتوسطة	العمومية					
أشخاص معنوية	591	557	572	557	557	542	532	438
المجموع الكلي	587494	619072	512428	551068	602140	657491	934569	1011405

La source :bulletin d'information statistique de le PME ,N 18,22,26,28,29,- 2009,2010,2012,2014,2015,2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت تطور ملحوظ خلال سنتي 2009-2010 حيث تطور العدد من 587494 إلى 619072 ،ثم انخفضت النسبة في سنة 2011 حيث قدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 512428 ،ثم تطور عدد المؤسسات من سنة 2012 الى سنة 2016 حيث يعود تطورها الى مختلف المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من خلال توفير مختلف وسائل الدعم ومختلف التسهيلات والآليات التي تم استحداثها من أجل تنمية تطور هذا القطاع .

2.1.1- المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نذكر منها :[6]

-انعدام وجود ارتباط وتكامل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

-الصعوبات المتعلقة بالإجراءات الادارية كعدم ارتباط السلطة بالمسؤولية .

-القيود المفروضة على أصحاب المشاريع ومختلف الصعوبات المتعلقة بالتمويل .

-صعوبات متعلقة بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق ارباح من قبل المؤسسات .

2.1 - أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري :أصبحت تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من بين أهم الدعائم الاساسية التي ترتكز عليها الحكومة الجزائرية من أجل تنمية الاقتصاد وتنويع الانتاج والتقليل من حدة البطالة نظر لقدرتها على النمو السريع .

1.2.1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل:

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق العديد من مناصب الشغل والجدول الموالي يوضع عدد مناصب الشغل المتوفرة للفترة الزمنية من 2009-2016.

الجدول رقم (03):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة من 2009 الى 2016.

طبيعة المؤسسات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الأجراء	908046	958515	1017374	1089467	1176377	1259154	1295257	1438576
الخاصة العمال	586903	618515	658737	711275	777259	851511	896811	1013637
المجموع	1494949	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	2192068	2452216
المؤسسات العمومية	51635	48656	48086	47375	48256	45567	46165	35698
المجموع	1546584	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2238233	2487914

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على bulletin d'information statistique de la PME

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد توفير مناصب الشغل يختلف من سنة الى اخرى حيث حقق أعلى نسبة له سنة 2016 وذلك نظرا للسياسات الحكومية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية من أجل تشجيع نمو هذه المؤسسات .

2.2.1- المساهمة في القيمة المضافة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الركيزة الأساسية في رفع من القيمة المضافة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول (04):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة الفترة من 2001 إلى 2010 .

الوحدة:مليار دينار

قطاع النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع الخاص	1486,8	1585,3	1784,49	2038,84	2239,56	2605,68	2986,07	3363,16	3954,50	4450,76
القطاع العام	258,7	286,79	312,47	344,87	367,54	461,86	420,86	418,9	432,05	340,56
إجمالي القيمة المضافة	1745,5	1872,09	2096,96	2383,71	2607,10	3007,54	3406,93	3782,06	4386,55	4791,31

المصدر:[7]

ساسية عناني، طبابية سليمة ،آثار البرامج الاقتصادية على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أبحاث المؤتمر الدولي ،جامعة سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية ،2013،ص 12.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الخاص في تزايد مستمر بالنسبة لخلق القيمة المضافة على عكس القطاع العام .

1.3- الهياكل الداعمة لترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: عملت الحكومة الجزائرية ممثلة من خلال مجموعة من الهيئات على توفير التمويل اللازم والتشجيع من خلال الامتيازات والحوافز الضريبية المشجعة على قيام مؤسسات جديدة فهناك العديد من الهياكل التي توفر التمويل اللازم لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها :

1.3.1- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** :(**ANDI**) أنشأت من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير وتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات المحلية والأجنبية في اطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات [8].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.1- **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** :أنشأت من خلال المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 هي مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية [9]،فهي تعمل على تنفيذ استراتيجية القطاع في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[10]

3.3.1- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)**: تأسس من خلال المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1996 يعمل الصندوق على القيام بمجموعة من المهام من خلال تقديم مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل التقليص من خطر البطالة الاقتصادية .[11]

4.3.1- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)**: انشأت عام 2004 تعمل على تعزيز إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الريفية والحضرية .

5.3.1- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)** :إن للوكالة الوطنية لعدم تشـــغيل الشباب دوراً مهماً في تمويل المشاريـــــع الاستثمارية، والشباب الراغب في إقامة مشاريع مصغرة، نظراً لغياب مصادر التمويل المتاحة، فقد لقيت هذه الوكالة دعم كبير من قبل الدولة فأصبحت تقدم الدعم المالي لأصحاب الأفكار الاستثمارية، والمتمثل في قروض بدون فوائد لمختلف المشاريع الاستثمارية، وتخفيض نسب الفوائد المستحقة على القروض الممنوحة من طرف البنوك، بالإضافة إلى مختلف الامتيازات الضريبية والجبائية .

ونظراً للاهتمام الواسع بهذه الوكالة من طرف الدولة الجزائرية في ترقية الاستثمار،على الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ كإحدى الآليات التي انتهجتها الجزائر لتمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والتخفيض من حدة البطالة.

ثانيا: تشخيص دور التجربة الجزائرية في دعم تمويل انشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الشكل رقم (01):توزيع المشاريع المنجزة حسب هيئات الدعم (2016)

المصدر :[12]وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، 2016/06/20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.2. المؤسسات المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تسمح هذه الوكالة للشباب اصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 سنة و45 سنة بانشاء مؤسسات مصغرة حيث لا يتعدى مبلغ الاستثمار 10.000.000 دج والجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نهاية سنة 2005 .

الجدول رقم (05):توزيع المشاريع المنجزة في اطار جهاز (ANSEJ) نهاية سنة 2005.

قطاع النشاط	عدد المشاريع المؤهلة	اليد العاملة التقديرية	عدد المشاريع المنجزة	
الخدمات	76171	199906	19214	53546
الفلاحة	68127	181964	8893	22818
صناعات تقليدية	31943	101986	10199	36816
نقل	54612	124620	22295	51221
صناعة	24318	83405	3516	12957
بناء وأشغال عمومية	14170	52200	2563	10451
مهن حرة	3389	8123	1659	4161
صيانة	3156	8529	968	2707
صيد بحري	971	3617	162	741
مياه	474	1770	164	705
المجموع	277331	766120	69633	196123

المصدر :[13]يوسف حميدي ،"مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليلي الاقتصادي ،جامعة الجزائر ،2008،2007،ص 120.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخدمات استحوذ على أعلى نسبة من المشاريع المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وذلك نظرا لاهتمام الدولة الجزائرية بتحسين الخدمة العمومية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (02) :نسبة تطور المشاريع الممولة من طرف (ANSEJ) في الفترة 2002 الى 2013 .

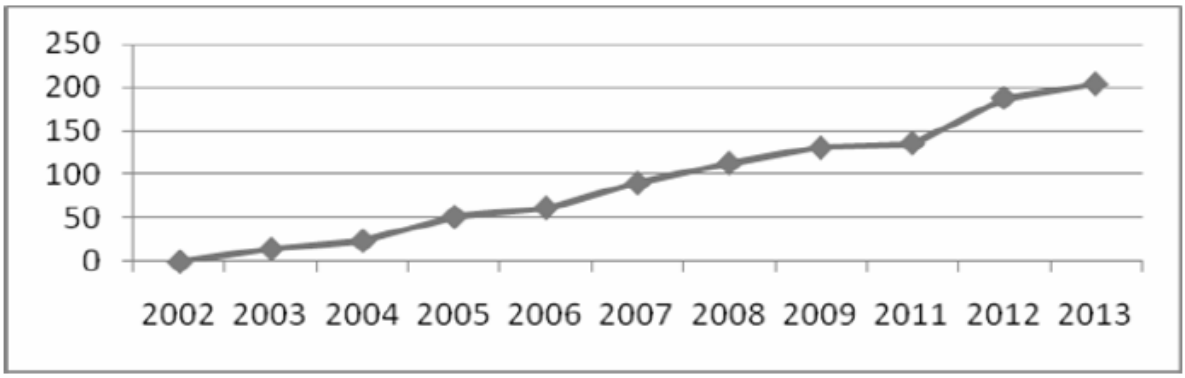

المصدر [14]:العايب ياسين ،"دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "،جامعة قسنطينة ،مجلة دراسات اقتصادية ،العدد رقم 01-2014،ص 46.

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ارتفاع مستمر من سنة الى سنة .

2.2- **الانشاءات عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة** :يعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة لفائدة البطالين الذين تتراوح أعمارهم مابين 35 سنة و 50 سنة ولا تتعدى تكلفة الاستثمار 5.000.000 دج والجدول الموالي يوضح عدد المشاريع المنجزة من طرف (CNAC) خلال نهاية سنة 2005.

الجدول رقم (06):عدد المشاريع المنجزة في اطار جهاز (CNAC) الى نهاية سنة 2005.

عدد المشاريع المسجلة	عدد المشاريع المنجزة	عدد المناصب المنشأة
36818	1612	4318

المصدر : يوسف حميدي ،"مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة "،مرجع سابق ،ص 121.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع المنجزة قليل بالنسبة للعدد المشاريع المسجلة .

3.2- **الاستثمارات عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات**:(**ANDI**)هي وكالة تمنح امتيازات جبائية للنشاطات ذات الطابع الإنتاجي للسلع والخدمات مما أدى إلى تزايد رغبة المستثمرين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ،وحسب البيانات الإحصائية المتوفرة لدينا من قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،أن عدد المشاريع المصرح بها تختلف من قطاع إلى آخر حيث حققت أعلى نسبة لها في قطاع النقل بنسبة 50.91% ويليها قطاع البناء بنسبة 18.74% ثم قطاع الصناعة بنسبة 15.32%،ثم بقية القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة تتراوح مابين 10.34% و 2.02%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث لعبت الوكالة الوطنية دورا مهما في دعم انشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث شهدت عدد المشاريع ارتفاع في العدد من سنة الى أخرى والجدول الموالي يوضح مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الجدول رقم (07):مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقيمتها بدعم من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المشاريع	2255	6975	11697	16925	11803
قيمة المشاريع [مليون دينار]	511529	707730	937822	2401890	479560
السنة	2011	2012	جوان 2013		
عدد المشاريع	7803	7715	4768		
قيمة المشاريع [مليون دينار]	1378177	815545	752169		

المصدر :العايب ياسين،"دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "،مرجع سابق ص 41.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كانت مرتفعة خلال السنوات 2007 2008، 2009 ثم انخفض عدد المشاريع المنشأة من طرف الوكالة خلال السنوات 2011، 2012، 2013 وهذا راجع للوضعية المالية التي كانت تمر بها الحكومة الجزائرية .

الجدول (08):توزيع المشاريع الاستثمارية والمصرح بها حسب نوع الأنشطة من الفترة 2002 إلى 2015.

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 218	2,02%	176 019	1,52%	52 366	5,06%
البناء	11 290	18,74%	1 323 698	11,44%	245 911	23,78%
الصناعة	9 231	15,32%	6 503 533	56,20%	388 219	37,54%
الصحة	809	1,34%	127 684	1,10%	19 105	1,85%
النقل	30 669	50,91%	1 027 480	8,88%	158 016	15,28%
السياحة	789	1,31%	982 934	8,49%	54 862	5,31%
الخدمات	6 226	10,34%	964 388	8,33%	107 089	10,36%
التجارة	2	0,00%	37 514	0,32%	4 100	0,40%
الاتصالات	5	0,01%	428 963	3,71%	4 348	0,42%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

المصدر:قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (03) :عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب نوع الأنشطة من 2001 إلى 2015.

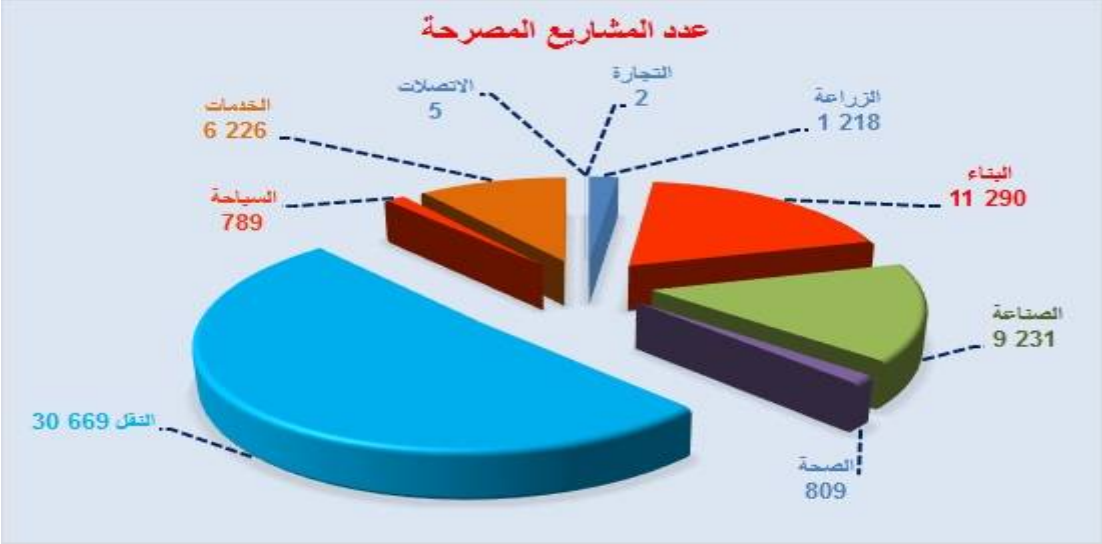

المصدر:بيانات ANDI.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن عدد الاستثمارات المصرح بها في قطاع البناء تفوق عدد الاستثمارات المصرح بها في باقي الاستثمارات

الشكل (04) :عدد مناصب الشغل التي خلقتها المشاريع الاستثمارية المصرح بها 2001 إلى 2015.

المصدر:بيانات ANDI.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.2. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)**:تعمل هذه الوكالة على تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة المشاريع الصغيرة في مختلف القطاعات والشكل الموالي يبين النسبة المئوية للقطاعات المستفيدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض الحسن .

الشكل رقم (05) :النسبة المئوية للقطاعات المستفيدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض الحسن .

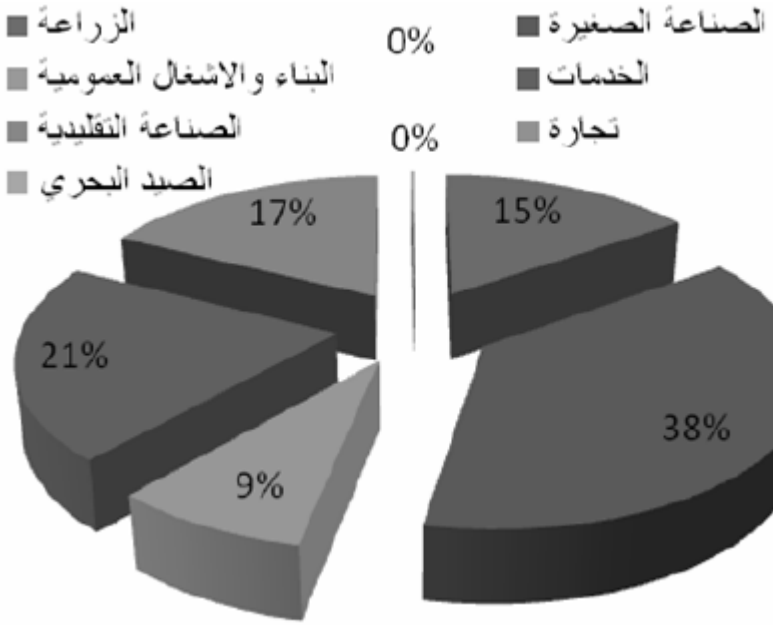

المصدر :ياسين العايب"دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "، مرجع سابق ص 51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة :

لقد حاولنا من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء على تشخيص دور اليات الدعم والتمويل التي انتهجتها الجزائر لإنشاء و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة و كآلية للتخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى، بالإضافة الى مساهمتها في خلق القيمة المضافة وزيادة الناتج الداخلي الخام و قد حققت نجاحا نسبيا بالنظر إلى نسبة المؤسسات المنشأة ،رغم كل المعوقات التي تحول دون قيام هذه المؤسسات ، لهذا لجأت الحكومة الجزائرية إلى البدء بإصلاحات سعيا منها إلى تقديم الحلول الممكنة لهذه العراقيل حيث كانت سياسة الدولة في مجال الدعم المالي لتطوير الاستثمار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة حتمية لا مفر منها بسبب تغير الظروف الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد من خلال الانتقال نحو اقتصاد السوق وفرض قواعد جيدة على تنمية الاقتصاد حيث يتطلب وجود مؤسسات اقتصادية ذات وضعية مالية مريحة ,لذلك عملت الحكومة الجزائرية على انشاء العديد من الهيئات المتخصصة في الدعم المالي و تشجيع تطور مسار نمو المؤسسات الصغيرة.

-تعد التجربة الجزائرية في القيام بإنشاء اليات تعمل على تقديم الدعم المالي لأصحاب المشاريع للقيام بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تجربة ناجحة بالنظر الى تزايد عدد المؤسسات المنشأة خلال السنوات الأخيرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحالات والمراجع:

[1] دراسة سهام شيهاني ،طارق حمول ،"تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية –مع الاشارة الى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة 16-17 نوفمبر 2011.

[2] ماجدة العطية ،"إدارة المشروعات الصغيرة "،الطبعة الأولى ،دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان 2002 ،ص 31.

[3] سمير علام ،"إدارة المشروعات الصناعية "،مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،القاهرة ،1993 ،ص 04.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،المادة 05-07 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،العدد 77 ،12/15 2001 ،ص 06.

[5] المواد رقم 5-7 من القانون 18/01 المؤرخ في 12/12 /2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[6] آيت عيسى عيسى "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –آفاق وقيود –" ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد السادس جامعة تيارت .

[7] ساسية عناني، طبابية سليمة ،آثار البرامج الاقتصادية على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أبحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية ،2013،ص 12.

[8] الأمر رقم 01-03 الجريدة الرسمية العدد 4،47 اوت 2001 ،ص 04.

[9] المرسوم التنفيذي رقم 65-165 الجريدة الرسمية ،العدد 32 ،4 ماي 2005 ،ص 28.

[10] محمد قوجيل ،يوسف قريشي ،"سياسات دعم المقاولتية في الجزائر "،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد 2015/07.

[11] المرسوم التنفيذي رقم 94-188 الجريدة الرسمية ،العدد 44، 6 جويلية 1994 ،ص 05.

[12] وزراة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ،2016/06/20.

[13] يوسف حميدي ،"مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليلي الاقتصادي ،جامعة الجزائر ،2008،2007،ص 120.

[14] العايب ياسين ،"دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "،جامعة قسنطينة مجلة دراسات اقتصادية ،العدد رقم 01-2014،ص 46.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com